

Distr.: General
18 September 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2012/L.25)]

٣٢/٢٠١٢ - تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الرابعة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً و ٢١٣/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي أنشئ بموجبه فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أقرت فيه الجمعية إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٢)،

وإذ يشير كذلك إلى قراراته ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ٣٤/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٣٥/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١،

وإذ يلاحظ عمل الفريق العامل المخصص،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



وإذ يشير إلى قراراته ١٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٣٤/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٤٤/٢٠١١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة باستعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ يلاحظ أهمية توفير تمويل كاف للتصدي للتحديات من جراء الآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ في البلدان قليلة المنفعة في مواجهة تغير المناخ التي ترفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يكرر الإعراب عن اقتناعه بعدم جواز تعطيل النمو المطرد لأي بلد يرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً أو عكس مساره، وبضرورة إتاحة الفرصة له لمواصلة تقدمه ونموه والحفاظ عليهما،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٥٩/٢٠٩، بأن يصبح رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً ساري المفعول بعد مرور ثلاث سنوات من إحاطة الجمعية علماً بتوصية لجنة السياسات الإنمائية، وأنه خلال فترة السنوات الثلاث، يظل البلد مدرجاً في قائمة أقل البلدان نمواً ويحتفظ بالمزايا المقترنة بإدراج اسمه في تلك القائمة،

وإذ يضع في اعتباره أن من المهم أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً أو رفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية وبالتالي مصداقية قائمة أقل البلدان نمواً، وأن يولى في الوقت ذاته الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف المحددة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتمل أن ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً أو يجري النظر في رفعها منها،

١ - يحيط علماً بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الرابعة عشرة^(٣)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به اللجنة فيما يتعلق بتعزيز القدرات المنتجة وتوفير العمالة في بيئة مسؤولة عالمياً، وفقاً لموضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢، وبخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبلاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٢ وبتعزيز عملية الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً؛

٣ - يؤيد توصية اللجنة بأن يضاف جنوب السودان إلى قائمة أقل البلدان نمواً، رهناً بموافقة حكومة جنوب السودان، ويدعو الجمعية العامة إلى أن تحيط علماً بهذه التوصية؛

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، الملحق رقم ١٣ (E/2012/33).

- ٤ - **يؤيد أيضا** توصية اللجنة بأن يرفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا ويوصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بهذه التوصية؛
- ٥ - **يحيط علما** بتوصية اللجنة برفع اسم توفالو من قائمة أقل البلدان نموا، ويقرر أن ينظر في هذه المسألة في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، لإتاحة الفرصة للمجلس لأن يبحث بشكل مستفيض التحديات الخاصة التي تواجهها توفالو؛
- ٦ - **يشير** إلى تأييده في عام ٢٠٠٩ لتوصية اللجنة برفع اسم غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نموا الذي أعاد تأكيده في الدورات اللاحقة، ويحث الجمعية العامة على أن تحيط علما بتلك التوصية؛
- ٧ - **يؤكد** أن عدم اتخاذ الجمعية العامة قرارا فيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة برفع أسماء البلدان المستوفية الشروط من القائمة يضر بمصداقية قائمة أقل البلدان نموا، ويحث في ذلك الصدد الجمعية على أن تحيط علما بالإجراءات التي اتخذها المجلس بصدد توصية اللجنة المتعلقة بإدراج الأسماء في قائمة أقل البلدان نموا أو برفعها منها في أول دورة لها عقب اتخاذ المجلس قرارات بهذا الشأن؛
- ٨ - **يعيد تأكيد** أن الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماءها من القائمة له أهمية بالغة في ضمان إفساح المجال للمضي على طريق التنمية المستدامة دون أي عرقلة، ويشدد على أن نجاح كل بلد يرفع اسمه من القائمة في الانتقال لا بد أن يستند إلى استراتيجيته الوطنية للانتقال السلس التي توضع في ظل قيادة وطنية بدعم من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، وتنطوي على مجموعة شاملة متماسكة من التدابير المحددة المفضية إلى التغيير التي يمكن التنبؤ بها التي تختار وفقا لأولويات البلد، مع مراعاة ما يواجهه من تحديات محددة وما يتسم به من أوجه ضعف ونقاط قوة؛
- ٩ - **يسلم مع التقدير** بالمساهمة التي تقدمها اللجنة إلى الفريق العامل المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماءها من قائمة أقل البلدان نموا؛
- ١٠ - **يطلب** إلى اللجنة أن تنظر في دورتها الخامسة عشرة في الموضوع الذي يختاره المجلس للجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، وأن تقدم توصيات بشأنه؛
- ١١ - **يطلب أيضا** إلى اللجنة أن ترصد ما تحزره البلدان التي ترفع أسماءها من قائمة أقل البلدان نموا من تقدم في مجال التنمية وأن تدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس؛

١٢ - يعرب عن ارتياحه لزيادة تواتر التحوار بين المجلس واللجنة، ويشجع رئيس لجنة السياسات الإنمائية وأعضاء اللجنة الآخرين، حسب الاقتضاء، على مواصلة هذه الممارسة، على النحو المحدد في قرار المجلس ٢٠/٢٠١١، في حدود الموارد المتاحة وحسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ٤٩

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢